أعضاء اللجنة تبادلوا الآراء حول السلبيات والإيجابيات

«الصحية» تحسم دمج «الهيكلة» و«القوى العاملة» وترفع تقريرها إلى المجلس في 28 الجاري

ارجأت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البت في موضع دمج برنامج إعادة الهيكلة وهيئة القوى العاملة إلى اجتماعها الذي سينعقد بتاريخ 28 أكتوبر الجاري على أن ترفع تقريرها إلى المجلس قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن أعضاء اللجنة تبادلوا الآراء حول دراسة المكتب الفني للجنة وهي مسودة مبدئية لسلبيات وإيجابيات عملية الدمج ولا تتضمن رأيًا، موضحًا انه تم الاستماع للآراء كافة دون تصويت. وأوضح الفضالة أن اجتماع اليوم لم يكن حاسمًا باعتباره الأول منذ الاجتماع مع المختصين في وزارة الشؤون وبرنامج إعادة الهيكلة وهيئة القوى العاملة للوصول إلى الشكل النهائي للتقرير.

وأكد أن البت في هذا الموضوع سيكون في اجتماع آخر ستعقده اللجنة بتاريخ ٢٨ من الشهر الجاري على أن يتم رفع تقرير اللجنة في نفس اليوم إلى المجلس متضمنًا عددا من التوصيات.

ونوه الفضالة إلى أن تكليف اللجنة كان بإبداء سلبيات وإيجابيات قرار الدمج وسبل حماية بعض المراكز القانونية في حالة تمت عملية الدمج.

جانب من اجتماع اللجنة الصحية أمس

عسكر يقترح إنشاء لجنة عليا للربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل لعلاج مشكلة البطالة

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا برغبة قال فيه:بعتبر الربط بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل من اهم الحلول لمشكلة البطالة ووجود فرص عمل لا تجد من يصح للعمل بها او وجود خريجين ولا توجد وظائف تناسب مؤهلاتهم.

وعلاج لتلك الإشكالية يتطلب تطوير منظومة التعليم في مختلف المراحل الدراسية لتناسب سوق العمل، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – إنشاء لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالات سوق العمل، للتنسيق مع وزارة التربية والوزارات ذات العلاقة بهدف المراجعة شاملة لتوجهات مناهج التعليم، وتضمينه مناهج التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من الخبرات العالمية في الدول التي قطعت شوطا متقدما في هذا المجال، وربط السياسة التعليمية بالخطط الاستراتيجية للتنمية البشرية في البلاد.

2 – إنشاء قاعدة معلومات لوزارة التربية تتعلق بجميع الطلبة الدارسين في مدارس الحكومة منذ التحاقهم بالمدرسة وكذلك وزارة التعليم العالي للدارسين بالجامعات والكليات الحكومية والخاصة على أن تحتوي، قاعدة المعلومات هذه على تخصصات الطلبة وسنوات تخرجهم وأعدادهم وغيرها من المعلومات ذات العلاقة على أن يتم ربط الإدارة المعنية بالتوظيف وتخطيط القوى العاملة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية بهذه القاعدة وذلك بغرض التخطيط المستقبلي لدمج الخريجين في سوق العمل وتوفير إحصائيات عن مخرجات التعليم لمؤسسات القطاع الخاص.

عسكر العنزي

3 –الاهتمام بترسيخ مبادئ ومفاهيم وأخلاقيات العمل في مناهج التعليم ونشر قيم وسلوكيات العمل الايجابية.

4 –التاكيد على اهمية تطوير برامج إعداد المعلمين.

5 –إجراء بحث ميداني للتعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تسرب الطلبة من التعليم في مراحله الأولى.

6–تشجيع خريجي المدارس الثانوية على الانخراط في التعليم العالم المهني وتوفير المنح الدراسية لهم.

7 –رفع مستوى خريجي الجامعات المحلية وتشجيع الطلبة على الانخراط في التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل.

8 –تطوير عناصر العملية التعليمية المختلفة، وإدخال المواد التقنية في المناهج منذ مرحلة مبكرة مع التركيز على المواد العلمية وتوفير خدمات الإرشاد والتوجيه المهني في المدارس.

9 – النظر في تعديل سن الإلزام في قانون التعليم بحيث يشمل مرحلة الثانوية العامة أو ما يعادلها.(ع-ا)(ا.غ)

الفضل: إلزام شركات الأمن المتعاقدة مع «التربية» توظيف المتقاعدين العسكريين

أعلن النائب أحمد نبيل الفضل عن تقديمه اقتراحا برغبة نص على إلزام شركات الأمن والسلامة المتعاقدة مع وزارة التربية توظيف من يرغب من المتقاعدين العسكريين للعمل كرجال امن وسلامة للمدارس، خاصة انهم من ذوي الخبرة والدراية من واقع تجربتهم العسكرية في الحفاظ على الامن والأمان والتعامل مع اي حدث قد تتعرض له المدرسة داخل وخارج أسوارها، كما يكون لوزارة التربية الحق في التعاقد المباشر معهم على بند المكافآت.

وشرح الفضل اقتراحه بان الكثير من العسكريين يتقاعدون سنويا من وزارتي الداخلية والدفاع بمختلف رتبهم العسكرية فتصبح خبراتهم طي النسيان، فتضيع فرصة استفادة الدولة بمختلف قطاعاتها من خبراتهم وطاقاتهم.

أحمد الفضل

الشاهين يقترح ضم متخصصين بعلم الاجتماع للجان «الإعلام» لمواجهة قضايا العنف

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة قال فيه:لما كانت جرائم المشاجرات والاعتداء على الآخرين من الجرائم المزمنة والمتصاعدة في الكويت، فنجد "على سبيل المثال" انه في عام 2013 م قد تم تسجيل 1814 قضية احداث و4128 جريمة واقعة على النفس وغيرها من أرقام مهولة.

ونجد "كمثال آخر" أن الزيادة في عدد الجرائم المرتكبة في الكويت ما بين العامين 2010 و2011 م قد بلغت 90%. ما يدل على أن قضايا "العنف" بجانب المخدرات وائتلاف الممتلكات العامة والاعتداء على رجال الأمن تحتاج إلى تضافر جهود رسمية وشعبية واسعة، بما فيها التنسيق الحكومي المشترك بين وزارات الداخلية والإعلام والأوقاف والشؤون الإسلامية والتربية والشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"تقوم وزارة الإعلام بضم متخصصين في علم الاجتماع إلى لجانها الرقابية والفنية المختلفة، كما تقوم بإدراج معيار خلو المادة الفنية الإعلامية والأدبية من العنف والمخدرات وائتلاف الممتلكات العامة والاعتداء على رجال الأمن إلى المعايير الأخرى لديها، لتنظيم تداول المواد المختلفة، سواء كانت ألعاب فيديو أو أفلاما سينمائية

أسامة الشاهين

أو غيرها". من جانب آخر وجه الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وقال الشاهين في مقدمة السؤال:

جاء في المادة الثانية من قانون الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم 35 لسنة 1961 بانه ((كما يدخل في أغراضه تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية بدولة الكويت وكل ما يرتبط بها من بنية أساسية وخدمات رئيسية ومرافق عامة، على ألا يجاوز رصيد هذه القروض في أي وقت 25% خمسة وعشرين بالمئة من رأس مال الصندوق، وتمنح هذه القروض وفقا للإجراءات السارية في شأن القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأخرى)).

«حماية البيئة»: هواؤنا نظيف ووفق المعايير الدولية

تعقيبا على ما اثير مؤخرا على وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي زاعمة ان اجواء دولة الكويت غير صحية وهواؤها ملوث بنسب اعلى من الحدود المسموح بها عالميا، ابدت الجمعية الكويتية لحماية البيئة ما أعلنته الهيئة العامة للبيئة بان اجواء البلاد غير ملوثة.

وقالت وجدان العقاب رئيس الجمعية في تصريح صحافي اليوم ان "وجود مراصد او مؤشرات في بعض السفارات امر متاح، والقراءات المعروضة بشفافية صحيحة لكن تحليلها كملوثات خطرة غير صحيح، فاجهزة رصد تلوث الهواء تعتمد على قياس بعض الغازات وقياس المركبات العالقة بالهواء، وفي حالة دولة الكويت فان مناخها وحالة الطقس مؤثر فالغبار يشكل جزءا كبيرا منها، الا ان المصابين بالربو والحساسية تنطبق عليهم تلك المؤشرات كعوامل تتسبب بمضاعفات صحية بسبب الغبار وليس بسبب التلوث". واضافت العقاب: "بما ان دولة الكويت لديها طبيعة خاصة تشابه دول الجوار فان مقياس تحليل تلك المؤشرات مختلف، وعلينا الالتفات الى موقع (بيئتنا) التابع للهيئة العامة للبيئة فمن خلاله يمكن متابعة الوضع البيئي اولا باولا معتمدين مبدأ الشفافية في عرض البيانات والمعلومات وتحليلها بصورة تناسب بيئتنا، مع وجود التحذيرات ان استدعى الامر لذلك".

واكدت رئيس جمعية البيئة: "اقرب دليل لصحة هذا التعليق الخاص بالجمعية الكويتية لحماية البيئة هو تغير وضع دولة الكويت دوليا عام ٢٠١٤ حيث كانت مرتبة دولة الكويت 123 من بين الدول وفق دراسات قامت بها جامعتا ييل وكولومبيا للاوضاع البيئية في دول مختلفة وخاصة جودة الهواء. حيث قدمت تقارير اولية غير حقيقية لوضع جودة الهواء في الكويت"، مضيفة: "يعد تفسير الهيئة العامة للبيئة لموقع الدراسة بحيثيات الوضع في دولة الكويت من حيث المركبات العالقة بالهواء كغبار وهو ما مثبت في تقارير الارصاد الجوية على مدى سنوات، حتى تم تغيير مرتبة الكويت لمرتبة اعلى وبفارق كبير وفق المعطيات المكتملة، وهذا اثبات دولي بصحة هذا التفسير".

وأوضحت العقاب ان "طرق القياس والمؤشرات والقياسات واحدة حول العالم لكن المعايير مختلفة وفق المناخ والموقع الجغرافي والطقس، وقد ترددت تساؤلات كثيرة من المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي متخوفين من التلوث ولربما عدم شفافية السلطات المختصة بهذا الخصوص، ووصلت التساؤلات الى حد التشكيك بالخبرات المحلية في وضع المعايير الوطنية، علما بان وضع مثل تلك المعايير في جودة الهواء والمياه وغيرها قد تم اعتمادها بعد لجان واجتماعات مكثفة اثناء استكمال اللائحة التنفيذية والتي تمت بمشاركة مختلف الجهات بالدولة ذات العلاقة بشراكة واضحة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني بما يخدم المواطنين والمقيمين على ارض الكويت، وهذه المعايير تمت مناقشتها في اجتماعات مطولة بين العديد من الاطراف بما يكفل تعدد الاراء العلمية وثراءها ومراجعتها من قبل كافة الاطراف بشفافية من البداية".

وختمت وجدان العقاب: "ان افضل ما يجب الالتفات اليه هو تعزيز ثقتنا بالجهات المعنية على الدوام خاصة وان الشراكة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية قوية جدا ولا تشوبها اي بوادر لاخفاء المعلومات او تعطيل تبادلها".

وبدوره، قال عيسى رمضان، عضو الجمعية وخبير الأرصاد الجوية والتغيرات المناخية، تعليقا على خبر زيادة نسبة الملوثات في الهواء: "إن في دولة الكويت، أكثر من 200 يوم وفي بعض الأحيان تزيد إلى 290 يوما من الغبار العالق خاصة بالأحجام الصغيرة جدا وصعب على الإنسان استنشاقها وتكون غير صحية، وهذا ما ستم رصده في العادة". لافتا إلى "لدينا مراصد بالهيئة العامة للبيئة التي اصدرت بياناتها، وهناك اختلاف بين المعايير التي تقاس في أي دولة، فلكل دولة معايير خاصة بها، ولا نستطيع أن نأخذ معايير أي دولة ونقول أن الطقس غير صحي".

وأوضح عضو جمعية البيئة أن تسجيل القراءات يكون مرتفعاً عند ارتفاع الرطوبة النسبية وهواء "الكوس" الذي بدأ بالفعل يوم الأحد الماضي ويستمر لعدة أيام مقبلة، مضيفا، "لا ننسى اننا في فترة أيام "الصفري" وهي فترة تزيد فيها حالات انتشار الأمراض من ملوثاتها وهي الفيروسات والبكتيريا وأمراض النزلات المعوية والحساسية والربو"، وأفاد أن قلة الزراعة تمثل مشكلة لوجود مسطحات صحراوية كبيرة بالكويت تزيد من ذرات الغبار.

وبين خبير الأرصاد الجوية والتغيرات المناخية وعضو جمعية البيئة أن الحلول المطلوبة لمواجهة تلك الملوثات الغبارية تتمثل في الزراعة والغطاء النباتي ووضع أحزمة في المناطق الصحراوية تقلل من نسب ذرات الجزيئات الصغيرة جدا، فضلاً عن وضع فلاتر خاصة للسيارة ومنع دخول اي سيارة للخدمة بدون أن تمر بإجراءات قياسية وموثوقة من الدول بوضع فلاتر للتخفيف من الانبعاثات، مشيراً إلى أن السيارات هي المصدر الأكبر للتلوث بالكويت، مطالباً بوضع قوانين على دخول أي سيارة وكذلك الموجودة مما يخفف نسبة الملوثات، لافتا إلى أهمية عمل فلاتر أخرى للمصانع والتي بها أصلا فلاتر وصولاً لأجواء أنقى وأنظف وصحية أكثر.

شمات

الحكومة

الوافدين ، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشان . كما أحاط المجلس علما بإحالة عدد من حملة الشهادات المزورة إلى النيابة العامة مؤخرا ، وقد أثنى مجلس الوزراء على الإجراءات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي واللجنة المكلفة بالبحث بهذا الملف .

ثم اطلع المجلس على التوصيات الواردة في محضر اجتماع لجنة الخدمات العامة، بشان مشروع مطار الكويت الدولي (T2) والمشاريع والمرافق ذات الصلة ، وقرر تكليف الإدارة العامة للطيران المدني مع الجهات المختصة ، لإعداد الخطة التنفيذية لإنجاز وتشغيل مشروع مطار الكويت (T2) ، وكذلك المرافق والمشاريع والمطارات التي تحتاجها دولة الكويت في المرحلة الحالية والقادمة ، وتحديد الجدول الزمني اللازم لإنجاز الأعمال ، وذلك في ضوء المستجدات والتوقعات العمرانية والتنموية والدراسات التي أعدتها الجهات ذات الصلة بهذا الشان وموافاة مجلس الوزراء بتقرير شامل بهذا الخصوص ، خلال شهر من تاريخه ، وتكليف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، بمتابعة سير تنفيذ الاعمال في المشاريع والمرافق ، وموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل ثلاثة أشهر ، يتضمن التطورات والمستجدات في هذا الشان وما قد يطرأ من معوقات أو عراقيل ، تؤدي إلى تأخر تنفيذ المشروع والبدائل والحلول اللازمة لتذليلها ، وذلك بما يضمن إنجاز الاعمال والتشغيل وفقاً للجداول الزمنية الموضوعه بهذا الشان .

كما اطلع المجلس أيضا على توصيات لجنة الشئون الاقتصادية ، بشان الإطار العام باتفاقية التعاون ما بين مؤسسة البترول الكويتية والمؤسسة الصينية للتامين على الصادرات والائتمان ، والمتضمن الوصف والهدف من الاتفاقية وخطة سير العمل بها ، وقرر مجلس الوزراء تكليف مؤسسة البترول الكويتية بالتنسيق مع وزارة الخارجية لمراجعة وتفعيل أطر التعاون والتفاهم ما بين المؤسسة والجانب الصيني من جميع الجوانب واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للنصوص والإجراءات المتبعة في هذا الشان.

كما أحيط المجلس علما بتوصية اللجنة بشان التقرير النصف سنوي عن أعمال وأنشطة المجلس الأعلى للتخصيص يوليو 2018.

من جهة أخرى ، وبناء على أمر صاحب السمو الأمير ، وتجسيداً للدور الإنساني الرائد لدولة الكويت في الاستجابة للازمات الإنسانية ، فقد قرر مجلس الوزراء تقديم مواد إغاثة عاجلة بقيمة مليوني دولار ، لمساعدة المتضررين من كارثة الزلزال والمد البحري «تسونامي» الذي ضرب مؤخرا عددا من المدن الأندونيسية ، وراح ضحيته الآلاف من القتلى والمصابين والمفقودين والمشردين ، وتكليف وزارة الخارجية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية ، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية المتخصصة ، لتامين تلك المساعدات لمستحقيها بالسرعة الممكنة .

رؤساء البرلمانات

«التعاون الاقتصادي والبيئي والتنمية المستدامة في الدول الأوروبية–الأسيوية» .

ويضم الوفد البرلماني المرافق للرئيس الغانم ، وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف والنواب صفاء الهاشم ومحمد الدلال وثامر السويط والدكتور حمود الخضير.

الرومي

وأشار إلى أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أشاد مؤخرا بعمل أبنائه العاملين في بلدية الكويت ، كما أشاد سموه بتقدم الأداء في العمل البلدي.

أضاف أن التطور الذي شهده العمل البلدي في الكويت لا يزال دون مستوى الطموحات ، مؤكدا ثقته في العمل الكبير الذي يقدمه الكادر الوطني في جهاز البلدية الذي أنهى مؤخرا المرحلة الأولى من ميكنة العمل في بلدية الكويت.

وأوضح أن بلدية الكويت بصدد البدء بالمرحلة الثانية من ميكنة العمل البلدي ، ومن ثم البدء في المرحلة الثالثة والأخيرة التي من شانها المساهمة بشكل كبير في القضاء على أي مظهر من مظاهر الفساد في العمل البلدي.

وحول موضوع الربط لمشروع السكك الحديدية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، أفاد الرومي بأن الأمر حاليا مطروح لدى جهاز الشراكة لطرحه وانجازه ، مبينا أن الربط سيكون من الدائري السابع إلى منطقة «النويصيب» الحدودية مع المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وعن مسالة سكن العزاب ، ذكر الوزير «أن هناك توجه لتعديل قانون لائحة البناء ، لان القانون الحالي لا يسعفنا في اخراج العزاب من مناطق السكن الخاص ، الا في حالة اثبات ان المبنى بالكامل مسكون من قبلهم» ، موضحا «انه في حال سكن عائلة واحدة فإن القانون يمنع البلدية من اخراجهم».

وفيما يتعلق بتقليص مناطق التخييم في الموسم الحالي أشار إلى أنه مطروح على طاولة مدير عام البلدية ، «لأن بعض المناطق اصبحت حاليا تتبع جهات أخرى مثل المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو شركة نفط الكويت وغيرها» ، مبينا انه يجب توخي الحذر ووضع المخيمات في أماكن غير مخصصة لجهات أخرى لعدم إعاقة عملها.

أما بخصوص لائحة تسمية المدن والمناطق والطرق ، قال الرومي انه تم اعتماد اللائحة وارسالها الى مجلس الوزراء لاعتمادها قريبا.

الكويت

الإنساني ، لافتا الى ان قانون الآثار الكويتي وكذلك القوانين الدولية ، تحرم تهريب الآثار لأنها تهتم بالمحافظة على التراث الوطني فضلا عن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية.

وأعرب عن سعادته بعودة القطعة الأثرية الى مكانها الأصلي في الشقيقة مصر ، مثمنا التعاون الجاد والمثمر مع السفارة المصرية وأيضا الجمارك الكويتية لدورها الكبير في المحافظة على الاثار ويقظتهم الدائمة لمنع تهريب الآثار عبر المنافذ الكويتية.

واوضح انه فور العثور على غطاء التابوت واحالته الى المجلس ، تقرر تشكيل لجنة برئاسة وعضوية الدكتور السيد محفوظ والدكتور أحمد سعيد الأكاديميين بجامعة الكويت ، للحكم على مدى اثرية هذا الغطاء وحسم هويته وتاريخ تصنيعه.

وذكر ان الهدف الأساسي هو منع تهريب الآثار والمحافظة على الاثار العربية في مكانها الأصلي ، وان لا تكون الكويت سوقا سوداء لتهريب الاثار ، لافتا الى وجود اتفاقيات مع اليونسكو والمنظمات العالمية والعربية والإسلامية المختصة بهذا الشان والتي تلتزم بها الكويت.

ولفت الى انها ليست المرة الأولى التي يتم فيها ضبط آثار مهربة سواء من مصر او من بعض الدول العربية الأخرى ، والتي تم بالفعل اعادتها الى مكانها الأصلي فور التأكد من أثاريتها.

من جانبه أعرب سفير مصر لدى الكويت طارق القوني ، عن شكره وتقديره للسلطات الكويتية وبخاصة وزارة الخارجية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والإدارة العامة للجمارك ، على تعاونهم لاسترداد غطاء التابوت الخشبي.

ولفت القوني الى حرص السفارة منذ اليوم الأول على متابعة الامر مع السلطات الكويتية ، في إطار الاهتمام الذي توليه بلاده لاسترداد الآثار التي يتم تهريبها للخارج ، مشيدا بدور ودعم الجانب الكويتي على هذا التعاون المستمر.

وقال ان هذا التعاون المستمر القائم منذ القدم يعكس عمق العلاقات والروابط المتميزة التي تجمع بين البلدين الشقيقين ، والذي اثمر اليوم عن تسلم غطاء التابوت.

وأوضح ان السفارة المصرية تناشد جميع المقيمين في الكويت عدم الانسياق وراء مثل هذه الاعمال المخالفة للقانون والتي قد تعرضهم الى المساءلة القانونية من قبل الجهات المعنية.